وزارة التعـليـم العـالي و البحـث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس:

مـنهـــجيـــة البـحـــث العـــلـــمي

لطلبة السنة الثانية ليسانس

من إعداد:

- الدكتور: بوصبع فؤاد

Email : f.bouceba@gmail.com

السنة الجامعية 2022 / 2023

مقدمة :

ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها فهي تهدف لإعطاء الطالب الطريقة و الأسلوب العلمي المنطقي في التعامل مع مختلف المواضيع و تزويده بأدوات و أساليب كيفية الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز مختلف النشاطات العلمية و تدريبه على الفهم و سرعة الإدراك ، لأن من عناصر المنهجية التفكير العـلمـــي، الباحث و البحث العلمي ، هذا الأخير الذي يعتبر من الأساليب التي تعتمدها مختلف الشعوب في تطور العلم للوصول إلى المعرفة الحقيقة بإضافة القيمة العلمية الجديدة ، لأن مهمة البحث الكشف عن ما لم يكشف عنه بعد أو بقصد التأكد من وجود حقيقة علمية أو إضافة الجديد إليها.

و بما أن المنهجية هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث و تحديد موضوع بحثه بالإضافة إلى مجموعة الإرشادات و الوسائل و التقنيات التي تساعد الطالب في بحثه سنقوم بعرض أهم المراحل التي يجب على الطالب إتباعها في إعداد بحثه من اختيار الموضوع حتى وضعه في شكله النهائي.

المحـور الأول : ماهـيـة البحـث العـلـمي

أولا : مفهـــوم البحـث العـلـمي :

لتحديد مفهوم البحث العلمي يستوجب التطرق إلى تعريفه و خصائصه.

1- تعريـف البحث العلمي :

يتكون البحث العلمي من كلمتين: البحث و العلم، البحث هو التقصي و الاستقصاء المنظم، أما العلم هو مجموعة القواعد و المبادئ التي تشرح بعض الظواهر.

فالبحث العلمي هو: "وسيلة أو استراتيجيه للاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ، بالإضافة إلى تطوير

المعلومات الموجودة فعلا أو تصحيحها، على أن يتبع في هذا الفحص و الاستقصاء الدقيق، خطوات المنهج العلمي، اختيار الطريقة والأدوات اللازمة لجمع البيانات المعلومات و بحثها"[1].

كما عرف أيضا : " الجهد الذي يبدله الباحث ، تفتيشا و تنقيبا و تحقيقا و تحليلا و نقدا و مقارنة في موضوع ما ، لغاية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها و ليس للبرهنة على شئ ما أو إثبات أمر ما أو تأييد رأي ما يتفق و رؤيته أو ميله ، و بالتالي هو التقرير الموضوعي، الكامل ، الشامل الوافي المعلل بالأدلة و الأسانيد و المجرد عن كل ميل أو هوى ، الذي يقدمه و لا سيما الباحث الأكاديمي أو الجامعي ، حول موضوع ما أو مشكلة ما إلى لجنة متخصصة بغاية انتزاع الرضا أو الثناء عليه أو الإعجاب به ، للحصول على درجة علمية معينة : ماجستير أو دكتوراه".[2]

فالبحث يقتضي التوفيق بين القدرات الخاصة و النشاط الذاتي المبدع الخلاق ، و بين المعلومات المأخوذة بأسلوب مؤثر و مبتكر واضح و بسيط و دقيق، مع حسن الربط بين الأفكار، باستعمال التحليل المنطقي و البرهان العقلي لجذب القارئ إلى الاطلاع عليه من بدايته إلى نهايته.[3]

أما في مجال البحث القانوني يمكن تعريفه بأنه: "بذل الجهد الذهني بطريقة علمية و منظمة في موضوع معين بقصد الوصول الى اكتشاف الحقائق العلمية و تحقيق العدالة و استقرار العلاقات القانونية في المجتمع".

[1] - ليندة لطاد و آخرون، منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، برلين ، ألمانيا، 2019، ص34.

[2]- مهدي فضل الله،أصول كتابة البحث و قواعد التحقيق،دار الطليعة ، بيروت، لبنان،الطبعة 2،1998، ص12.

[3] - سمير شيهاني ، منهجية إعداد البحوث و المذكرات الأكاديمية ، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، جامعة أكلي محند اولحاح ،البويرة، 2017،ص5.

2- خصائص البحث العلمي :

يتميز البحث العلمي بجملة من الخصائص نعرضها فيما يلي:

- البحث العلمي بحث منظم و مضبوط ، أي أنه نشاط عقلي منظم و مضبوط و دقيق و مخطط ، لأن المشكلات و الفروض و الملاحظات و التجارب و النظريات و القوانين ، قد تحققت و اكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة وليست وليدة الصدفة .

- البحث العلمي بحث نظري، لأنه يعتمد على الفرضيات التي تخضع للتجريب و الاختبار.

- البحث العلمي بحث تجريبي ، لأنه يقوم على أساس إجراء التجارب و الاختبارات على الفروض ، و البحث الذي لا يقوم على أساس الملاحظات و التجارب لا يعد بحثا علميا، لأن البحث يؤمن و يقترن بالتجارب.[1]

- البحث العلمي بحث حركي و تجديدي، لأنه ينطوي دائما على تجديد إضافات في المعرفة ، عن طريق استبدال متواصل و مستمر للمعارف القديمة بمعارف أكثر حداثة.

- البحث العلمي عام و معمم ، لأن المعلومات و المعارف لا تكتسب الطبيعة و الصفة العلمية إلا إذا كانت بحوثا معممة وفي متناول الجميع.

- البحث العلمي بحث منهجي ، إذ يكون إعداد البحوث العلمية وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية و هو ما يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد و أصول منهجية البحث العلمي.[2]

- البحث العلمي يتسم بالموضوعية، فيكون البحث القانوني بعيدا عن التطرف والانحياز، وأن يقبل الباحث ما تم التوصل إليه منطقيا من نتائج و إن كانت مخالفة لآرائه و توجهاته.

---

[1] - نفس المرجع ، ص21.

[2] - رؤوف بوسعيدة، "محاضرات في منهجية العلوم القانونية "، ألقيت على طلبة السنة ثانية حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2016، ص 07.

ثانيا: أسس ومقومات البحث العلمي

– تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح خاصة في اختيار الموضوع ، فماذا يريد الباحث؟ وأي مشكلة أو ظاهرة تم اختيارها؟ وما هو التخصص الدقيق للباحث؟ وماذا يريد وكيف ومتى وإلى أين؟

–قدرة الباحث على التصور والإبداع وإعمال فكره وموهبته، وإلمامه بأدوات البحث المتباينة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي.

–دقة المشاهدة والملاحظة للظاهرة محل البحث، وتحديد المقولات حولها، وإعمال الفكر والتأمل، مما يقود إلى بحث المتغيرات المحيطة بالظاهرة، بحيث تكون المحصلة وضع قوانين تتفق مع واقع الملاحظات والمتغيرات.

–وضع الفروض المفسرة للظاهرة ليتم إثباتها والبرهنة عليها، وتوضع كأفكار مجردة وموضوعية ينطلق منها الباحث، بحيث تقوده إلى جمع الحقائق المفسرة للفروض، وبالتالي إجراء التجارب على ضوئها، بعيدا عن تطويعها لما يريد الباحث إثباته والوصول إليه.

–القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية، وذلك من مختلف المصادر والمراجع, وغربلتها وتصنيفها وتبويبها وتمحيصها بدقة، ثم تحليلها.

–إجراء التجارب اللازمة بهدف الحصول على نتائج علمية تتفق مع الواقع العملي، وتتطلب التجارب في العلوم الاجتماعية تحليل السبب والمسبب والحجج، واستمرارية متابعة المتغيرات واختبار الفروض والتأكد من مدى صحتها.

–الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها وذلك بتمحيصها ومقارنتها وصحة انطباقها على الظواهر والمشكلات المماثلة، إثبات صحة الفرضيات.

ثالثا : الباحث العلمي و شـروط مواصفاتـه

الباحث العلمي هو كل شخص توافرت فيه الاستعدادات الفطرية و النفسية بالإضافة إلى الكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام ببحث علمي، فالتأهيل العلمي المسبق في مجال البحث، و التزود من المعارف بقدر كاف مطلب أساسي لإيجاد الباحث المختص، و تكوين شخصيته العلمية.

و لكي يتمكن الباحث من تنظيم معلوماته و أفكاره التي يريد نقلها للقارئ بطريقة منظمة و منطقية بعيدة عن الغموض و الإطالة و بأسلوب علمي رصين، يجب توافر مجموعة من المواصفات متعلقة بالباحث نذكر منها:

-الرغبة في إعداد البحث، فلا يمكن تصور أن ينجح الباحث في بحثه وهو لا يرغب في إعداده ، فمن بين شروط النجاح في أي عمل هي محبته أو الرغبة فيه.

– الصبر و الاستمرارية، قد يواجه الباحث صعوبات جمة في بحثه، إما بالتفتيش عن مصادر المعلومات و المراجع أو مشاكل في حياته المهنية و العائلية تؤثر سلبا على نشاطه العلمي ، فعليه التحلي بالقوة و الصبر وأن لا ييأس في مواجهة الصعوبات و يبقى مستمرا في بحثه مهما تعددت الصعاب.

– التجرد و الموضوعية، و تعني عدم الانطلاق من خلفيات تعصبية (دينية ، سياسية،...)، مع احترام الآخرين و إن لم تكن متطابقة مع آراءه، فيجب على الباحث القيام بتحليل منطقي و علمي في بحثه بعيدا عن الذاتية و التعصب.

– التجديد و الابتكار و ذلك بالابتعاد عن التقليد و السعي إلى تقديم معلومات جديدة تهم القارئ.

– الأمانة العلمية ، إذ تعتبر من أهم المواصفات التي تخص الباحث العلمي خلال عملية إعداد بحثه .

– الحذر من الخروج عن موضوع العنوان الرئيسي المحدد أو العناوين الفرعية النابعة له.

–ألا يبدي الباحث آراءه الشخصية دون تعزيزها بآراء ذات قيمة.

– عدم اعتبار أن هناك حقيقة أو رأيا من الآراء مسلم بها لأنه صدر عن أكثرية أو عن لجنة، أو اجمع عليه الفقهاء و الباحثون، و أنه لا يقبل الجدل أو المناقشة، أو حذف أي دليل أو حجة أو نظرية لا تتفق مع رأي الباحث.

–الحذر من الخطأ في شرح بعض المدلولات.

رابعا : أنواع البحوث العلمية:

1– البحث القصير: يقوم بها الطالب خلال مرحلة الليسانس بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة ، و تهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره و عرضها بصورة سليمة و على استخدام المكتبة و مصادرها.

2– المقال: يعتبر المقال من البحوث القصيرة التي تقدم للنشر في المجلات و الدوريات ،أو في المؤتمرات و الملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية سواء الوطنية و الدولية. و هذا النوع من البحوث يخضع للفحص عن طريق لجنة قراءة أو لجنة خبرة لتقدير مدى توافقه مع الموضوع محل الدراسة في الملتقى أو في اليوم الدراسي و مدى مطابقته في المقاييس العلمية ، من جدة في الموضوع ، و سلامة في الشكل و المضمون، و مدى قابليته للنشر في المجلة المطلوبة، أو يعرض كمداخلة في المؤتمر أو الملتقى أو الندوة أو اليوم الدراسي.[1]

3– مذكرة التخرج: يعتبر هذا البحث من متطلبات التخرج لدرجة الليسانس، و يصنف من البحوث القصيرة ، إلا أنه أكثر تعمقا من البحث الذي ينجزه الطالب في مختلف المقاييس التي يدرسها، و الغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات و مصادر

[1]- سمير شيهاني، المرجع السابق ، ص 11.

المعرفة و الابتعاد عن السطحية في التفكير و التحليل[1] بغية إبراز مواهبه من خلال تطبيق المعلومات المقدمة له في هذا الشأن.

4- مذكرة الماستر : يكلف الطلبة بإعداد مذكرة نهاية الدراسة في طور الماستر (المرحلة التي تلي مرحلة الليسانس) وهو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج، غرضه إضافة الجديد من المعارف و تمكين الباحث من توسيع معارفه و مداركه بصورة أكثر ليكتسب بذلك الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة.

5- رسالة الماجستير: يتعلق بحث الماجستير بطلبة النظام الكلاسيكي، و هو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا(ما بعد التدرج) من أجل الحصول على درجة الماجستير، و هي مرحلة دراسية عالية تلي مرحلة الليسانس ، و هذه المرحلة تمهد الطالب بعد ذلك للحصول على الدكتوراه.[2]

أطروحة الدكتوراه : يطلق على البحث المتعلق بالدكتوراه تسمية " أطروحة "، و هي أرفع درجات البحث قيمة و أكثر تعمقا و دقة و أصالة،إذ تختلف الأطروحة عن الرسالة في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة و العلم يجب أن يكون واضح و أقوى وأعمق وأدق لأنها عبارة عن عمل مبتكر أي يحتوي على عنصر الجدة و الإضافة للبحث العلمي، بالإضافة إلى أنها تعتمد على مراجع أوسع ، ويستغرق مدة إنجازها بين 03 سنوات إلى 05 سنوات كأقصى حد.

---

[1] - بوسعدية رؤوف، المرجع السابق ، ص 10.

[2] - عبد الله محمد الشريف،مناهج البحث العلمي، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، 1996 ،ص 25

المحـــور الثـاني: مراحـل إعــداد البحـث العـلمي

يمر البحث العلمي بعدة مراحل متتالية من أجل الوصول إلى النتيجة العلمية المحققة جراء البحث وعليه سوف نتطرق لمراحل إعداد البحث كما يلي:

أولا: مرحلة التحضير و الإعداد للبحث العلمي

تشمل هذه المرحلة في اختيار الموضوع ، تحديد الإشكالية ، إعداد خطة أولية للبحث.

1 – إختيار موضوع البحث العلمي :

اختيار موضوع البحث العلمي يكون عادة نتيجة مجموعة من الأفكار العفوية حول الموضوع، مع تركيز الذهن لاستجماع المعلومات المتاحة و المتعلقة بموضوع البحث، مع إجراء مقارنات بين العناوين المختلفة المحتملة ، و كثيرا ما يأتي ذلك على شكل حدس أولي[1].

وهناك عدة طرق لاختيار موضوع البحث العلمي إما الاختيار من جانب الباحث أو من جانب المشرف ، فإذا كان الباحث هو الذي اختار موضوع بحثه فمن المؤكد أن هذا الموضوع يميل إليه و يرغب فيه ، فنجد الباحث ملم بموضوع بحثه وبمعرفة ليست بالسطحية ، و لكن مسألة اختيار موضوع البحث قد تبدو مهمة شاقة على الطالب لذلك لا مانع أن يوجهه الأستاذ المشرف و يقترح عليه حتى يتمكن من اختيار موضوعه ، فأغلب الأساتذة يدركون أن موضوعات كثيرة لا تزال في حاجة إلى من يدرسها و يخرجها للوجود ، و لكن معظم الأساتذة يحرصون على أن يتركوا حرية اختيار الموضوع للطالب ، لأن إحساس الدارس الملح بوجود موضوع جدير بالدراسة أو شعوره بوجود مشكلة يراد حلها هما البداية المنطقية للقيام ببحث علمي أصيل ، وقد أثبتت التجربة بين طلاب البحوث الذين

2 – صلاح الدين شروخ ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ،2010، ص 155.

اختاروا موضوعاتهم بأنفسهم كانوا أكثر تفوقا و نجاحا و سعادة بالعمل من أولئك الذين يفرض عليهم بحث معين [1].

و يخضع اختيار الموضوع لجملة من المعايير و الاعتبارات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي :

أ – المعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي

هناك عدة معايير و عوامل تتعلق بذات الباحث نذكر منها :

– عامل الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث :

يلعب عامل الرغبة الذاتية عنصر مهم في اختيار موضوع البحث، فالباحث يجد جاذبية تشده لموضوع معين ، فالأمر ليس بالصدفة أو اختيار طائش و غير مؤسس بل هو نابع من خيار ذاتي و رغبة كبيرة للبحث و التنقيب في مجال محدد، فمتى رغب في موضوع ما من المؤكد أنه سيبذل كل جهده من أجل إظهاره في أحسن صورة.

– عامل و معيار الاستعدادات و القدرات الذاتية :

من بين القدرات و الاستعدادات الذاتية التي يجب توافرها ما يلي :

* **القدرات العقلية** : يتعين على الباحث أن يتسم بسرعة البديهة و الفطنة العقلية التي تجعله قادرا على التعمق في الفهم و التحليل و الربط و المقارنة و الاستنتاج في معالجته للبحث العلمي محل الدراسة ، و لا يمكن للباحث أن يكتسب هذه المهارات إلا عن طريق سعة الاطلاع و التفكير و التأمل في شتى الوثائق و المصادر المتعلقة بموضوع بحثه و كذا بمجمل المكتسبات المعرفية.[2]

[1] – عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، دار النمير ، دمشق ، الطبعة 2، 2004، ص 29.

[1] – عمار بوضياف ، المرجع في كتابة البحوث القانونية ، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، الطبعة 3 ، 2014 ، ص 43.

* **القدرات اللغوية :** لاشك أن البحث العلمي يتطلب من الباحث استعدادات و قدرات لغوية تمكنه من إجراء دراسات مقارنة في الموضوع محل البحث ، لأن العديد من المصادر و المراجع التي تضيف للبحث قيمة علمية نجدها مكتوبة بلغات أجنبية و خاصة في مجال البحوث القانونية التي تعتمد كثيرا على الدراسات المقارنة مما تتطلب من الباحث أن يجيد و يتمكن من اللغات الأجنبية أو يتجنب اختيار موضوع في هذا المجال.

* **القدرات الاقتصادية :** لقد أصبح إنجاز البحوث العلمية عملا مكلف يتطلب مصاريف و قدرة مالية خاصة الأبحاث العلمية مثل إنجاز الرسائل و الأطروحات مما تفرض على الباحث القيام بالسفر و التنقل من جامعة لأخرى لاقتناء المصادر و المراجع أو تصويرها و شراء الآلات و الأدوات لعملية إعداد البحث العلمي ، لذا يجب الاستناد إلى معيار القدرة الاقتصادية في اختيار الموضوع ومراعاة هذا المعيار من لدن الباحث نفسه.

- عامل و معيار التخصص المهني و التجارب الذاتية :

هو عامل و مؤشر أساسي في اختيار الموضوع فقد تكون الوسائل المادية التي توفرها له وظيفته مما يسهل عليه عملية البحث و يدعم الجانب العملي لموضوع البحث [1]، ولكن على الباحث مراعاة أن الجانب العملي يتماشى مع تخصصه الأكاديمي فمثلا لو كان الباحث موظف في البلدية و تخصصه الدراسي في مجال العقود التجارية و قانون الأعمال أن يسجل موضوعا له علاقة بالتنظيم الإداري للبلدية لا شيء إلا كونه موظفا فيها [2].
كما قد يكون الدافع في اختيار الموضوع هو حل مشكلة معينة مر بها الباحث كالمرأة القانونية التي عانت من مشكلة النفقة أو الميراث ففي هذه الحالة قد تميل إلى البحث في مسائل الأحوال الشخصية أو الباحث الذي عانى هو شخصيا أو أحد مقربيه من ظاهرة التسريح الجماعي من العمل فيميل إلى البحث في مسائل علاقات العمل .

---

[1] – رؤوف بوسعيدة، المرجع السابق، ص 13.

[2] – عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص 84.

ب – العوامل و المعايير الموضوعية في اختيار موضوع البحث العلمي :

بالإضافة إلى المعايير الذاتية السابقة تتحكم عوامل و معايير موضوعية في اختيار موضوع البحث تتعلق بطبيعة البحث تتمثل فيما يلي :

– **عامل القيمة العلمية للموضوع :** حيث يتم اختيار في مجال البحث العلمي للموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية و ذلك وفقا لمقاييس و معايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص العلمي ، لذلك يتعين أن يكون موضوع البحث متسما بالحداثة و الجدية بأن يكون الموضوع جديدا و لم يتعرض له باحث آخر من قبل ، و لكن لا يشترط أن يكون الموضوع جديدا بل يكفي أن تكون الحلول المقدمة هي الجديدة ، ومن الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة فهي متجددة بصورة متواصلة.

– **توفر المادة العلمية في الموضوع محل البحث :**

على الباحث تحري كمية و نوعية المصادر المتعلقة بموضوع البحث من كتب فقهية و أبحاث و اجتهادات قضائية و التي تؤثر في القيمة العلمية للبحث ، فكلما قلت المصادر كلما كان عليه أن يجتهد أكثر و أصبح موضوع البحث موضوعا للتحدي أيضا.

– **معيار مكانة البحث العلمي بين أنواع البحوث العلمية الأخرى :**

تتحكم نوعية و مكانة البحث العلمي المراد إعداده بين أنواع البحوث العلمية الأخرى في تحديد موضوع البحث العلمي، فموضوعات التخرج في مستوى الليسانس تختلف عن موضوعات أبحاث رسائل الماجستير و الماستر و أطروحات الدكتوراه، و يظهر الاختلاف من حيث الجدة و درجة التعقيد و التشعب و أيضا من حيث عدد الصفحات[1]

[1] – رؤوف بوسعيدة ، المرجع السابق ، ص 16

2 – صياغة و تحديد الإشكالية :

تحديد مشكلة البحث هو البداية البحثية الحقيقية لأنها عنصر مهم في البحث العلمي إذ تعتبر العمود الفقري له ونقطة الارتكاز فيه ، وهي التي تتحكم في خطته و في نتائجه العلمية، و الإشكالية هي التي تدفع الباحث التعمق في طرح الأفكار بحثا عن الحقيقة العلمية ، و لكن تحديد المشكلة بشكل واضح و دقيق في أول خطوات البحث ليس ضروري رغم أهميتها ، فقد يبدأ الباحث دراسته وليس في ذهنه سوى فكرة عامة أو شعور غامض بوجود مشكلة ما تستحق البحث و الاستقصاء و بالتالي فلا بد من إعادة صياغة المشكلة بتقدم سير البحث [1]، و أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين.

فبعد اختيار المشكلة يجب على الباحث أن يراعي دائما عدم الخروج عن إطارها لا بالزيادة و لا بالنقصان ، بحث تكون كل المعلومات التي حصل عليها تتصل بمشكلة البحث ، و لذلك لا بد من إتباع بعض الأسس في تحديد مشكلة البحث تتمثل فيما يلي:

– أن تكون الإشكالية واضحة و دقيقة و ذلك بالابتعاد عن الغموض و الإبهام .

– أن تكون الإشكالية مختصرة، فكثير من الباحثين يسرف في عرض إشكالية بحثه و يخصص لها أكثر من نصف صفحة و ينتقل من سؤال لآخر.

– أن تكون الإشكالية لها علاقة مباشرة بموضوع البحث و ذات صلة بعنوانه، فلا يصح أن يكون عنوان الرسالة في اتجاه و يعرض الباحث إشكالية في اتجاه آخر[2] .

3– إعداد و تصميم خطة أولية للبحث: بعد تحديد موضوع البحث واختيار عنوانه، يشرع الباحث في إعداد خطة مبدئية لبحثه تمثل الإطار الموضوعي الذي يبدأ البحث من خلاله،

---

[1] – نور الدين حيروش ، البحث العلمي خطواته و مراحله ، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي ، مركز جيل البحث العلمي ، المكتبة الوطنية الجزائرية،29 ديسمبر 2015، ص 13.

[2] – عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص 115 ،116.

ولا يمكن للباحث أن يحدد فروضها إلا إذا ألم بموضوع بحثه وتبين المشكلة الرئيسية التي تدور حوله، فعملية تصميم البحث تهدف إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث تساعد الباحث و العمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة و الوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع التساؤلات المثارة فيه[1]، و لكن تجدر الإشارة أن التصميم النهائي للبحث منذ البداية صعب نوعا ما على الباحث، بحيث يمكنه إجراء تغييرات كلما لزم ذلك كما يمكن حذف أو إضافة عناصر معينة لموضوع البحث في أي مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي، لأن وضع تصميم نهائي للبحث يكون من خلال التطلع على مختلف المصادر و المراجع و قراءتها ، لذلك وجب على الباحث في البداية إعداد خطة أولية لبحثه لمعرفة الجوانب العامة المتعلقة به .

و الخطة المبدئية تتم عادةً إثر بعض القراءات السريعة، فإنها تقتصر على التقسيمات التي تتناول العناصر الرئيسية والخطوط العريضة العامة لموضوع البحث، دون التطرق إلى التفصيلات الدقيقة.

لذلك فوضع خطة للبحث عملية جوهرية و حيوية للباحث في إعداد بحثه، فكما يقوم المهندس المعماري على وضع تصميم للبناء بتحديد كل المتطلبات اللازمة و الشروط الضرورية لإقامة البناء من أساسات و مداخل و أسقف و جدران .....، كما هو الحال بالنسبة للباحث القانوني الذي يقوم بوضع تصميم لبحثه من خلال التقسيم و التبويب و وضع العناصر الأساسية على أسس عملية و معايير منطقية و منهجية واضحة[2]، و لكن على الباحث من خلال تصميمه لخطة بحثه مراعاة النقاط الآتية :

- ضرورة ربط الخطة بالعنوان الرئيسي للبحث و بالإشكالية المطروحة و معالجتها لها.
- المحافظة على توازن الخطة و تسلسلها المنطقي بحيث لا يتوسع الباحث في قسم أو جزء

[1] – أحميدوش مدني ، الوجيز في منهجية البحث القانوني ، الطبعة 3 ، 2015 ، ص 86.

[2] – نفس المرجع ، ص88.

من بحثه على حساب قسم آخر قدر الإمكان.

– أن تكون الخطة تبعا للأهداف التي وضعها الباحث في بحثه.

– وضوح الخطة و بساطتها ، وذلك بتجنب التقسيمات المعقدة و تداخل الأفكار و تضاربها فبساطة الخطة تسهل على القارئ استيعاب مضمونها.

ثانيا : مرحلة جمع المادة العلمية :

سبق أن علمنا أن الخطوة الأولى في البحث تتضمن تحديد موضوعه و إشكاليته و وضع خطة مبدئية له، يعقب ذلك تحديد المراجع التي تتصل بموضوع البحث. وإذا كان الباحث أثناء اختيار موضوع البحث و وضع خطة مبدئية له يطلع على بعض هذه المراجع بصورة سريعة، فإن الخطوة التي نحن بصدد بحثها ، تختلف تماماً عن ذلك؛ فهذه الخطوة تتضمن حصر وتحديد المصادر والمراجع المتصلة بالبحث ، وهي مرحلة تتسم بالدقة والصعوبة، إذ تقتضي من الباحث أن يطلع على مراجع شتى وفي أماكن كثيرة، وعليه أن ينقب فيها ويبحث عما يفيده من هذه المراجع في موضوع بحثه. وهي تهدف إلى توفير المعلومات والبيانات التي تشكل المادة الأولية التي سوف يواجه بها الباحث موضوع بحثه.

وعلى ذلك فإنه بقدر دقة هذه المصادر والمعلومات التي تأتي منها، بقدر ما يأتي البحث منضبطاً وسليماً في أساسه العلمي وفروضه، وما يرتبه من نتائج . وتتنوع مجمل الوثائق العلمية في كل من المصادر و المراجع .

* **المصادر** : هي الوثائق التي تتضمن حقائق و معلومات أصلية متعلقة بالموضوع و بدون استعمال وثائق و مصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات مثل : المواثيق القانونية العامة و الخاصة ، التشريعات و القوانين و النصوص التنظيمية المختلفة ، العقود و الاتفاقيات و المعاهدات المبرمة و المصادق عليها رسميا ،.....

* **المراجع** : هي الوثائق التي تنقل الحقائق و المعلومات و المعارف العلمية عن الموضوع محل البحث و الدراسة أو على بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى مثل : الكتب و المؤلفات القانونية الأكاديمية العامة و المتخصصة [1] في موضوع من الموضوعات ، المقالات و الرسائل العلمية ،.....

أماكن وجود الوثائق العلمية :

- المكتبات العامة الوطنية و الدولية .
- المكتبات المتخصصة مثل مكتبات كليات و معاهد العلوم القانونية و الإدارية على المستوى الوطني و الدولي .
- مؤسسات النشر و التوزيع الوطنية و الدولية.
- مكتبات المؤسسات الرسمية في الدولة .

ثالثا : مرحلة القراءة

بعد مرحلة جمع المعلومات و الوثائق اللازمة للبحث فالهدف الرئيسي من ذلك هو تقديم المعلومة التي تخدم الباحث، و لا يتحقق هذا الهدف إلا إذا تم قراءة هذه المصادر أو المراجع قراءة صحيحة، واستخراج المعلومة بطريقة منظمة و مبتكرة.

1- أنواع القراءة :

تتنوع القراءة العلمية بين القراءة السريعة و العادية و المركزة ، فعلى الباحث أثناء قراءته أن يمر بأنواع القراءة و لا يختار نوع واحد فقط بل لا بد عليه من إتباع مراحلها :

- **القراءة السريعة** : يسميها البعض بالقراءة الكاشفة أو القراءة الاستطلاعية لأنها تتحقق عن طريق الاطلاع على فهارس الوثائق و عناوينها ، و في قوائم المراجع و المصادر المختلفة ، كما تشمل الاطلاع على مقدمات بعض فصول و عناوين المراجع و الخاتمة .

[1] – المراجع الخاصة هي تلك المؤلفات التي تعالج موضوعا معينا بقدر كبير من التعمق و هي تتضمن عادة معلومات أوسع حول موضوع البحث مما تفيد الباحث بشكل كبير في إنجاز بحثه باستخلاص العناصر الأساسية و إفادته بالأفكار و المعلومات التي لها علاقة مباشرة بالبحث .

– **القراءة العادية:** تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة ، حيث يقوم الباحث القارئ باستخراج المعلومات و تدوينها في البطاقات و الملفات [1] فينقل ما كتبه الغير بكل أمانة علمية .

– **القراءة المعمقة:** تعتبر القراءة العميقة أهم أنواع القراءة بالنسبة لكل باحث فهي تنصب و تتركز حول بعض الوثائق و المصادر دون البعض الآخر لما لها من أهمية في الموضوع و صلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة و التكرار و التمعن و الدقة و التأمل، فمتى غاب التعمق في القراءة أثر سلبا على نوعية الدراسة و البحث مما يجعل البحث سطحي يخلو من كل عمق.[2]

2 – أهمية مرحلة القراءة :

بعد تخزين المعلومات في شكل بطاقات أو ملفات ورقية أو إلكترونية تعين على الباحث البدء في القراءة العميقة و المركزة و الدقيقة ، فالاطلاع على مختلف المعلومات من مراجع و مصادر ، فلا بد من التمعن في مضمونها للوصول إلى التحليل و المعالجة و الانتقال من الفكرة العامة إلى الفكرة الخاصة ومواجهة الرأي بالرأي من أجل الوصول إلى استنتاجات محددة و دقيقة ، لذلك فالقراءة لها أهمية كبيرة من خلال :

– تقوية شخصية الباحث و إبرازها، فحين يقرأ للآخرين بتركيز و تمعن و دقة و تمحيص و استقصاء تبدأ شخصية الباحث العلمية في الظهور فتتجلى بصماته العلمية بعد إظهار

---

[1] – طريقة البطاقات : يتم تدوين المعلومات في بطاقات ورقية (ورق مقوى) يدون فيها الباحث المعلومات التي يرى أنها متعلقة بموضوعه ، فيخصص بطاقة لكل مرجع لأن خاصية هذه الطريقة تتمثل في تدوين المعلومة المستمدة من مرجع واحد فقط ، ويجب أن تحتوي البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمرجع من اسم و لقب المؤلف، عنوان الكتاب ، دار و بلد النشر ، الطبعة والسنة ،الصفحة .

– طريقة الملفات : يتم تدوين المعلومات بأسلوب الملفات (مثلا حافظة لاحتواء الأوراق) من خلال الاعتماد على استخراج المعلومات من عدة مراجع مختلفة لجزء فقط من البحث أو لعنوان محدد متعلق بالموضوع محل البحث ،مع ضرورة تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالمراجع ، فهذه الطريقة لها علاقة مباشرة بخطة البحث و هي أكثر فعالية و تحكم في أجزاء البحث عكس أسلوب البطاقات الذي يعتمد على عدة جزئيات من البحث لمرجع واحد .

– بالإضافة إلى طريقة البطاقات و الملفات توجد طريقة أخرى يتم فيها تدوين المعلومات بطريقة سهلة و بسيطة و مختصرة وذلك بالاعتماد على جهاز الكمبيوتر بتخزين المعلومات في شكل ملفات باعتماد أسلوب المرجع الواحد في الملف أو أسلوب العنوان الواحد في ملف واحد .

[2] – عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص 107.

عيوب مثلا مست نصوص تشريعية أو تنظيمية كشف عنها الباحث أو كشف عن خلل في نظام إجرائي.[1]

– تكسب الباحث ثروة لغوية و حسن استخدام المصطلحات من خلال القراءة المستمرة من مختلف المراجع و المصادر.

– القدرة المنطقية و المنهجية في إعداد خطة البحث.

–التعمق في فهم الموضوع و السيطرة عليه من كل جوانبه.

رابعا : مرحلة الكتابة :

بعد قيام الطالب بالمراحل السابقة و بعد تصفح كافة المعلومات تبدأ المرحلة التنفيذية و النهائية و هي كتابة البحث العلمي[2] أو التحرير، وهي من أصعب و أطول المراحل التي تواجه كل باحث فعلى الباحث من خلال هاته المرحلة مراعاة عدة ضوابط و قواعد يجب عليه التقيد بها من أجل كتابة سليمة و منظمة في عملية تحريره للبحث العلمي:

1 – تحديد المنهج المعتمد و تطبيقه في الدراسة.

2 – الكتابة بأسلوب علمي ، و يتحقق ذلك من خلال مراعاة عدة ضوابط من بينها :

– الكتابة بلغة سليمة ، بأن تكون خالية من الأخطاء اللغوية و الابتعاد عن البلاغة و كل الألفاظ الدالة على السخرية ، فيجب استعمال الألفاظ الدالة دلالة واضحة على المعنى و التي لا تحمل التأويل خاصة في ميدان العلوم القانونية و الإدارية .

– الإيجاز و التركيز في عرض الأفكار و المفاهيم و الابتعاد عن الإطناب و الحشو الأمر الذي يؤدي إلى إطالة البحث دون فائدة .

---

[1] – نفس المرجع ، ص 105.

[2] – قد يجد الباحث أن التصميم الأولي الذي وضعه يحتاج إلى تعديل أو هناك نقاط يجب معالجتها و استبعاد أخرى فبإمكانه أن يضع مخططا نهائيا للبحث بتغيير بعض عناوين الفصول التي أوردها في الخطة الأولية مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات و رأي المشرف، و سواء قام الباحث بالتعديل في خطته أم لا وجب عليه ذكر كافة العناوين الرئيسية و الفرعية للتمكن من تدارك النقص و حذف الزائد بشكل يسمح بإضافة التوازن المطلوب في خطة بحثه .

– التسلسل المنطقي في الانتقال من جملة إلى أخرى و من فكرة إلى أخرى و من فقرة إلى أخرى كي لا يكون البحث مجرد أفكار مبعثرة بين ثنايا البحث ، فالتسلسل في العرض يعكس مدى قدرة الباحث في التحكم في الموضوع و مدى قدرته على الصياغة العلمية الجيدة[1].

– تدعيم الأفكار بأقوى و أكبر الأدلة و الحجج المنطقية المناسبة التي تبعث في ذهن القارئ الاقتناع برأي الباحث .

– احترام المصطلحات القانونية و توظيفها جيدا ، فعلى الباحث التركيز على استعمال المصطلحات كما وردت في النصوص الرسمية أو كما هي معروفة لدى أهل الاختصاص بحيث لا ينبغي إطلاق العبارات و المصطلحات دون التعمق في معناها القانوني .

3- إبراز شخصية الباحث :

تتجلى شخصية الباحث من خلال إبراز آرائه الشخصية و عدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين فلا ينبغي أن تحجب في البحث لأن مسألة إبراز شخصية الباحث محل تقييم في كل الجامعات خاصة في إطار الدكتوراه ، أين يطلب من الباحث إبراز عنصر الجدة في بحثه لتمييزه عن بحوث الآخرين .

4- احترام قواعد الاقتباس والتوثيق :

إن الكتابة العلمية تفرض على الباحث الاستعانة بأفكار و معلومات الآخرين ممن كتبوا سواء كتاباتهم لها علاقة مباشرة بالموضوع المشمول بالدراسة أو تناولها بصفة جزئية و ثانوية ، و هذا ما يعرف بالاقتباس ، و هو تضمين الباحث من كلام غيره أي الاستشهاد بغيره لتدعيم موقفه و حججه أو لإظهار وجهة نظر تخالفه ، و للاقتباس نوعان اقتباس مباشر و غير مباشر:

[1] – أمال بن يربح ، إرشادات في مراحل إعداد البحث العلمي ، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي ، المرجع السابق ، ص35.

– **الاقتباس الحرفي و المباشر** :بمعنى أن ينقل الباحث أو الطالب معلومة وردت في مرجع أو مصدر و تدوينها كما ذكرها صاحبها دون زيادة أو نقصان ، و لا يتصرف في الألفاظ و تراكيب الجمل ، تاركا الصياغة كما ذكرها صاحب الكتاب أو المقال أو الرسالة الجامعية أو المذكرة.

و يستعمل الاقتباس الحرفي في مجال العلوم القانونية عادة في حالة الاستدلال بنص رسمي ،أو قرار قضائي ، أو من خلال إدراج تعريف لمصطلح معين يقتبسه الباحث من الكتب أو أي مرجع آخر فيجب أن ينقله بعناية و دقة أن يكتبه بين شولتين، مع ضرورة الإحالة في الهامش إلى كافة المعومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه.

– **الاقتباس الغير الحرفي و الغير مباشر** : بمعنى أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع معين و يصيغها بطريقته الخاصة دون تشويه المعنى الحقيقي للفكرة المقتبسة ، مع الإشارة في الهامش إلى المصدر أو المرجع المقتبس منه وفقا لقواعد و إجراءات الإسناد و التوثيق و دون وضع العينات المقتبسة بين شوليتين . و هذا النوع من الاقتباس يتم بطريقتين تتمثل في كل من التلخيص و إعادة الصياغة .

*** قواعد وتقنيات الإسناد و توثيق الهوامش :**

– توثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المؤلفات و الكتب :

* في حالة ذكر المرجع لأول مرة :

اسم و لقب المؤلف ، عنوان الكتاب ، دار النشر ، بلد و مدينة النشر ، الطبعة ، السنة ، رقم الصفحة أو الصفحات .

* في حالة ذكر نفس المرجع و لكن بعد ذكر مراجع أخرى :

اسم ولقب المؤلف ، مرجع سابق ، الصفحة .

* في حالة استعمال نفس المرجع مباشرة بعد توثيقه للمرة الأولى و بدون فواصل بمراجع أخرى: نفس المرجع ، الصفحة .

* إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع واحد :

اسم ولقب المؤلف ، عنوان الكتاب ، مرجع سابق ، الصفحة .

* في حالة وجود مراجع اشترك في تأليفها أكثر من مؤلف :

نذكر أسماء المؤلفين ما لم تتجاوز ثلاثة ، فإذا ما تتعدى ذلك فيكفي ذكر المؤلف الأول ثم يتبع بعبارة "و آخرون" .

* إذا كان الكتاب مترجم :

إذا كان المرجع مترجم نكتب اسم المترجم بعد ذكر اسم المؤلف الأصلي و عنوان الكتاب مسبوقا بكلمة ترجمة (اسم المؤلف الأصلي ، عنوان الكتاب ، ترجمة : اسم المترجم ،....).

– توثيق الهوامش في حالة الاقتباس من مقال منشور في مجلة دورية :

اسم ولقب صاحب المقال ، عنوان المقال بين قوسين ، اسم المجلة تحتها خط ، اسم الجهة المصدرة ، العدد ، مكان النشر ، تاريخ النشر ، الصفحة .

– أبحاث الماجستير و الدكتوراه :

اسم و لقب الباحث ، عنوان البحث تحته خط ، نوع الدراسة (ماجستير ، دكتوراه)، ذكر اسم الكلية أو المعهد ، اسم الجامعة ، تاريخ المناقشة ، الصفحة .

– الملتقيات و الأعمال الدراسية :

اسم و لقب المتدخل ، عنوان المداخلة ، موضوع الملتقى أو الأيام الدراسية ، الهيئة المنظمة للملتقى ، مكان تنظيمه ، تاريخ تنظيمه ، الصفحة .

– توثيق النصوص القانونية :

نوع القانون (دستور، قانون، مرسوم، أمر قرار ...) ،رقم القانون و مضمونه ، تاريخ صدوره، الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها، ذكر صفحة الجريدة .

– توثيق الأحكام و القرار ات القضائية :

نوع الاجتهاد (حكم أو قرار)، اسم الجهة القضائية التي أصدرته ، رقم الحكم ، تاريخ صدوره تحديد المجلة التي نشر فيها، عدد المجلة، تاريخ صدورها، الصفحة.

– الهوامش الخاصة بالمقابلات الشخصية :

مقابلة مع (اسم و لقب الشخص)، الوظيفة و المنصب ، مكان المقابلة ، تاريخها .

– الهامش الخاص بالمحاضرات :

اسم ولقب المحاضر ، عنوان المحاضرة بين شولتين ، طبيعة المحاضرة ، الكلية ، الجامعة، التاريخ، الصفحة .

– الهوامش الخاصة بمواقع الأنترنت :

اسم و لقب كاتب ، صفة كاتب المقال ، عنوان المقال ، المرجع الإلكتروني ، تاريخ و ساعة التصفح .

5– الأمانة العلمية : تتمثل في نسبة الأفكار و النصوص إلى أصحابها مهما تضاءلت ، و قديما قالوا " إن من بركة العمل أن ينسب القول لأهله "[1]، فلو قام الباحث أو الطالب بعدم نسب الأقوال و الأفكار لأصحابها هنا نكون أمام ما يعرف بالسرقة العلمية.[2]

6 – التجديد و الإبداع و الابتكار :

يكون الإبداع و التجديد في البحث العلمي من خلال :

– اكتشاف حقائق جديدة غير معروفة سابقا في صورة فرضية أو نظرية .

– اكتشاف أدلة جديدة لحقائق علمية.

– تركيب موضوع جديد أو إنشاء صياغة جديدة .

---

[1] – عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص 20.

[2] – مصطلح السرقة العلمية يطلق على الشخص الذي يقوم بانتحال معلومات و أفكار الآخرين دون الإشارة إليهم في الهامش ، و بالرغم من تعدد تسمياتها بين السرقة العلمية و السرقة الأدبية أو الانتحال إلا أن الجميع يتفقون على أنها عمل منافي لأخلاقيات البحث العلمي النزيه. للتفصيل أكثر راجع : طه عيساني ، الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقة العلمية ، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي ، المرجع السابق ، ص 163.

و يظهر الإبداع العلمي في تحليل فروض و أحكام القواعد القانونية و في تحليل العناصر المادية للوقائع و في المقارنة التي تسمح باستخراج الحلول القانونية[1].

المحور الثالث : أجـــزاء البحـــث العلمـــي و شكـله النهـــــائي

يحتوي البحث العلمي على عدد من الأجزاء يجب على الطالب إدراجها بالترتيب عند صياغته للتصميم النهائي لبحثه.

أولا : أجـــزاء البحـــث العلـــــمي

1 – العـــنوان :

عنوان البحث يكتسي أهمية بالغة للبحث العلمي فعلى الطالب أو الباحث أن يتوخى الحذر في كتابته فهو الذي يعبر عن ما في داخل البحث لذلك فهو يتسم بعدة خصائص و مواصفات و شروط خاصة على الباحث التقيد بها نعرضها كالآتي :

– أن يكون العنوان موجزا ، تجنب كتابة العناوين الطويلة فهي منتقدة في الأبواب و الفصول و المباحث فما بالك بالنسبة للعنوان الرئيسي .

– أن يكون العنوان واضحا و دالا وغير غامض .

– أن يكون العنوان محددا، فالصياغة الدقيقة للعنوان هي التي تتحكم في حدود البحث و في أجزاءه و عناصره، فمثلا لو اختار الباحث العنوان التالي : " الحماية القانونية للأملاك " فماذا قصد الباحث بالأملاك ؟ هل هي الأملاك الخاصة أو الأملاك العامة، و هل تتعلق الدراسة بالجزائر أم بدراسة مقارنة.

– أن لا يكون العنوان في شكل سؤال يطرح أو في شكل علامة تعجب.

– أن لا يكون العنوان عام مطلقا و مرنا ، فعلى الباحث اجتناب البحث في المسائل العامة

[1] – صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق ، ص 183.

لأنها غير مجدية و لا تمكنه من التحكم في البحث و الإحاطة به مهما بذل من جهد و وقت .

– أن يتوخى الباحث في العنوان استخدام المصطلحات القانونية اللازمة، و ذلك باستخدام المصطلحات القانونية المعروفة و المكرسة في النصوص الرسمية، فمثلا لو استعمل المشرع مصطلح "الصفقات العمومية" فلا يحق للباحث استخدام " العقود الإدارية".[1]

2– مقدمة البحث :

المقدمة هي الباب الرئيسي الذي ندخل منه إلى صلب الموضوع فهي تحفز همة القارئ أو تحبطه ، لأنها تقدم الفكرة الأساسية عن نوايا الكاتب و عن غايته من معالجة الموضوع من خلال إظهار الأسباب الرئيسية التي دفعته لاختيار الموضوع[2].

و المقدمة هي أول ما يقرأ و يطلع عليها القارئ و لكن قد تكون آخر ما يكتبه الباحث ، ويستحسن أن يجتنب الباحث أو الطالب التهميش في المقدمة باعتبارها من إنجاز الباحث بنفسه ، و يمكن أن تكون مرقمة بالأرقام أو الأحرف فالبعض يرى أن بداية البحث تكون من الفصل و ليس المقدمة و بالتالي تكون بالأحرف، و لكن يفضل أن تكون مرقمة لأنها تعتبر جزء من البحث و ليست منفصلة عنه ، وكتابة المقدمة لا تكون عشوائية يكتبها الباحث فقط بصفة عامة للتقديم عن الموضوع ، بل هي تحتوي على عناصر يجب على الطالب إدراجها في مقدمته و المتمثلة في :

– وصف بيان كامل لماهية الموضوع أو لمشكلة الموضوع العلمية محل الدراسة بصورة موجزة و مركزة من العام إلى الخاص .

[1] – عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص 76 – 78.

[2] – عمار بوحوش ، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 92.

– طرح الإشكالية المتعلقة بالموضوع مع وضع و تحديد الفرضيات[1] التي يقترحها لحل الإشكالية.

– إبراز أهداف و أهمية الموضوع.

– تبيان أسباب اختيار الموضوع .

– الإشارة بإيجاز إلى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل البحث.

– أهم العراقيل و الصعوبات التي اعترضت عملية البحث.

– تحديد المنهج المتبع.

– التصريح المختصر للخطة.

3 – المتن :

هو صلب الموضوع و مركز ثقله و هو الجزء الأكبر والحيوي في البحث يتضمن كافة الأقسام و الأفكار و العناوين و الحقائق الأساسية و الفرعية التي يتكون منها موضوع البحث و كذا يشمل المتن الرئيسي على كافة مقومات المنهجية و صياغة و كتابة الدراسة للأمانة العلمية و قانون الاقتباس و قواعد الإسناد و التوثيق و توثيق الهوامش و الإبداع و الابتكار و كافة عمليات التركيب و التحليل[2] ، بحيث يتم فيه التقسيم لأجزاء خطة البحث العلمي حسب الترتيب كالتالي :

الفصل ، المبحث ، المطلب ، الفرع ، أولا ، الأرقام ، و الحروف .

و من الأفضل وضع لكل فصل مقدمة صغيرة تمهد للدراسة المحددة في الفصل و كذلك خاتمة لكل فصل يختم بها لأهم ما تم دراسته في الفصل .

[1] - فالافتراضات ما هي إلا تخمينات أو توقعات أو استنتاجات يتبناها الباحث مؤقتا كحلول لمشكلة البحث، فهي تعمل كدليل ومرشد له ويرى بعض الكتاب أن الفرض ما هو إلا عبارة مجردة لا تحمل صفة الصدق أو الكذب بل هي نقطة انطلاق للوصول إلى نتيجة يستطيع عندها الباحث من قبول الفرض أو رفضه.

[2] – خيرة هلابي ، (مراحل إعداد مذكرات و أطروحات التخرج في الدراسات القانونية)، مجلة الفقه و القانون، العدد 39 ، 2016، ص124.

4 – الخاتمة :

تشمل خاتمة البحث على حوصلة عامة حول موضوع البحث مع عرض أهم النتائج المتوصل إليها، كما تشمل على جملة من الاقتراحات التي يرى الباحث أنها تفيد الموضوع ، و لكن يجب الإشارة إلى أنه لا يجب أن تحتوي الخاتمة على أفكار جديدة لم يتطرق لها الباحث في متن البحث من خلال معالجته لمشكلة الدراسة .

فالخاتمة تبرز بصمات الباحث و جهده في البحث العلمي و تمكننا من معرفة عمق الباحث و أصالته في التفكير و التحليل من خلال هذه الخاتمة التي تختزل الطاقة العلمية له هذا ما يجعل مساهمته في إثراء المكتبة القانونية.[1]

5 – الملاحق :

يعتبر الملحق أحد أجزاء البحث العلمي و يكون في الحالات التي يريد فيها الباحث أن يلحق بالبحث بعض المعلومات و البيانات الهامة و التي لا يستطيع إدراجها في متن البحث، و لكن يجب مراعاة ما يلي:

– يجب التدقيق في استعمال الملحق و الاقتصار فقط على إدراج الوثائق النادرة التي يصعب على القارئ الوصول إليها.

– يجب ربط الوثيقة المستدل بها بمضمون البحث.

– عدم الإسراف و المبالغة في استعمال الملاحق[2]

[1] - عبد القادر الشيخلي ، إعداد البحث القانوني ، دار حدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، 1982 ،ص83.

[2] – عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص 157.

6 – قائمة المراجع :

تأتي قائمة المراجع بعد الملاحق مباشرة و هي عبارة عن مجموعة من المراجع و المصادر التي اعتمدها الباحث في بحثه ، بحيث يبدأ الباحث بتوثيق المراجع باللغة العربية ثم باللغة الفرنسية حسب الترتيب الآتي :

- القرآن الكريم .
- الحديث النبوي الشريف .
- النصوص و القوانين : الدستور، القانون ، الأمر، المرسوم ، القرار ، المقرر.
- الأحكام و القرارات القضائية.
- الكتب (الكتب العامة ، الكتب الخاصة)
- الرسائل و الأطروحات .
- المقالات العلمية .
- الملتقيات و الأعمال الدراسية .

7 – الفهرس :

يشمل الفهرس كل العناوين الرئيسية و الفرعية و رقم الصفحات التي وردت فيها .

مثال توضيحي :

مقدمة :.....ص

الفصل الأول : .....ص

المبحث الأول :.....ص

المطلب الأول: .....ص

الفرع الأول : .....ص

أولا :.....ص

1- .....ص

خاتمة :.....ص

الملاحق :.....ص

قائمة المراجع:.....ص

الفهرس.....ص

8 - الملخص :

يكون ملخص البحث في حدود 350 كلمة (لا يتجاوز الصفحة)، يتضمن أهداف الدراسة و تلخيص النتائج و التوصيات الرئيسية ، و يكتب باللغة العربية و ترجمته للغة أجنبية سواء الفرنسية أو الإنجليزية.

ثانيا : الشكل النهائي للبحث :

بعد الانتهاء من مختلف المراحل المتعلقة بإعداد البحث العلمي و بعد التعرف على مختلف أجزاءه ، وجب على الطالب إعداد الشكل النهائي لبحثه وذلك مع مراعاة بعض القواعد الشكلية لوضعه في الصيغة النهائية حسب الترتيب الآتي :

- الغلاف الخارجي أو صفحة الواجهة .
- نسخة عن ورقة الواجهة .
- الإهداء .
- صفحة الشكر.
- قائمة المختصرات إن وجدت .
- واجهة المقدمة.
- مقدمة.
- واجهة الفصل الأول مع العنوان.

- المتن.
- واجهة الفصل الثاني مع العنوان .
- المتن.
- خاتمة البحث في ورقة منفصلة.
- الملاحق و تسبق بالواجهة .
- قائمة المراجع و تسبق بالواجهة.
- الفهرس و يسبق بالواجهة .
- الملخص و يسبق بالواجهة .